سورية والتفاهم الروسي الأميركي

د. أسامة سمّاق

– هل تم فعلاً وضع خريطة الحل الدائم في سورية؟
– لماذا أثيرت الفدرالية في هذا الوقت بالتحديد؟
في البداية لابد من القول بأن الأحداث السياسية والعسكرية حول سورية قد تسارعت بشكل لم يسبق له مثيل منذ التدخل الروسي لمؤازرة الجيش في حربه ضد أعدائه على مسرح العمليات السوري. هذا التدخل الذي أنتج الحقائق التالية:

١- عسكرياً:
– انتقال المبادرة الإستراتيجية إلى الجيش وتراجع أعدائه على جبهات المواجهة.
– تحول مناطق المسلحين وتنظيماتهم المختلفة إلى أهداف سهلة بالنسبة للقوة الجو فضائية الروسية.
– تعرض خطوط إمداد المسلحين وخاصةً من تركيا للقصف المستمر ما أدى إلى ظهور خطر إستراتيجي على قدراتهم اللوجستية.
–تحرير بعض المناطق السورية واتساع الجغرافيا الخاضعة لسيطرة الحكومة.
– ارتفاع الروح المعنوية لدى الشعب وقواته المسلحة.

٢- سياسياً:
– انطلاق الحراك الديبلوماسي باتجاه إيجاد تسوية سياسية للأزمة السورية.
– تواتر اللقاءات بين وزيري خارجية روسيا الاتحادية وأميركا.
– لقاءات فيينا وتشكيل مجموعة دعم سورية.
– بيان فيينا حول خريطة طريق الحل في سوريا وتحديد موعد زمني لإنجازها خلال ثمانية عشر شهراً.
– صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ الذي وضع اتفاق فيينا تحت رعاية الشرعية الدولية.
– انطلاق جولات مؤتمر جنيف بين الأطراف السورية برعاية الأمم المتحدة.

ذلك كله يقودنا أيضاً إلى أن تفاهماً روسياً أميركياً على الخطوط العريضة للحل في سورية قد تم التوصل إليه، على أن تترك التفصيلات للأطراف السورية، تترك التفصيلات للسوريين بشرط أن يتم ضبط إيقاعها من القوتين العظميين بما يضمن عدم خروجها عن الخطوط العريضة التي رسمها الرعاة الدولين.

هنا لابد من الإشارة إلى تصريحات ريبكوف نائب وزير الخارجية الروسي الذي قال: «إننا والولايات المتحدة سنقدم المساعدة للأطراف السورية في محادثاتهم على شكل مبادرات أو أفكار.. وإن قضية الرئاسة السورية متروكة للسوريين وهم أصحاب الحق في حسمها» انتهى الاقتباس، وهذا يشير إلى أن ما يدور في جنيف تتم متابعته من القوتين العظميين وبشكل دائم.

بالتداعي فإنه من البديهي أن نتوقع الوصول إلى حل وسط في جنيف ينهي الحرب السورية ويوجه كل البنادق باتجاه داعش والنصرة والإرهاب عموماً، ويحفظ مصالح الدول الكبرى بما فيها خلق الشروط الموضوعية اللازمة للحد من مشكلة الهجرة التي أصبحت قلق أوروبا المستمر وهاجسها بسبب انتشار المتطرفين على أراضيها، وذلك خلال الفترة التي حددت في قرار مجلس الأمن الدولي أو بعيدها بفترة ليست طويلة. وعلى اعتبار أن السياسة هي بالنتيجة موازين قوى فلا بد أن ينعكس ما تم تحقيقه على أرض المعركة من إنجازات على طاولة المفاوضات.

هذا من ناحية الحل السياسي وتوجهاته.

أما ما يطرح حول الفدرالية منذ بعض الوقت فقد كان واضحاً ومنذ بداية الأحداث أن ما يجري في سورية والمنطقة يهدف إلى دق إسفين من عدم الثقة بين المجموعات البشرية المختلفة المقيمة على أرضها على أساس عرقي وطائفي وديني تمهيداً لتشتيت جغرافيتها السكانية وتقسيمها. ما يسمح باستمرار التخلف وهيمنة الماضي على عقول أبنائها وبالتالي سيطرة الدول الكبرى عليها وإدارة ثرواتها. تناولنا هذا الموضوع مرات عديدة في حواراتنا مع النخب الثقافية المختلفة خلال خمس السنوات التي مرت من عمر الأزمة.

اليوم بدأت مؤشرات الواقع تبرهن على صحة هذا التحليل من خلال ما يثار حول الفدرالية والتي تعني بالأساس نظاماً اتحادياً لإدارة الدولة تتصف باللامركزية وبعقد اجتماعي يوزع السلطات والثروات بين المركز والأقاليم. وبنظرة سريعة نرى أن معظم دول أوروبا هي دول فيدرالية وكذلك الكثير من دول العالم وفي مقدمتهم روسيا وأميركا. أي إن الفدرالية تعني الاتحاد. هذا بالنسبة لدول العالم.

بالنسبة لسورية فقد سعت الدولة منذ عام ١٩٧٠ إلى تعميم اللامركزية في إدارة الدولة عن طريق قانون الإدارة المحلية، لكن تطبيق هذا القانون كان غير موفق ما أدى إلى تعطيله عموماً لمصلحة المركز واستمرار النمط القديم الذي يعتمد نظام الإدارة ويصادر صلاحيات الأطراف والمحافظات التي اختصر دورها في تنفيذ ما يملى عليها. وهذا ما خلق خللاً كبيراً في التوازن بين الصلاحية والمسؤولية. إضافة إلى محاولة صهر الأقليات القومية في البوتقة العربية والذي أدى إلى ردود فعل هذه الأقليات أقلها فقدانها الثقة في إمكانية حصولها على بعض مطالبها القومية، هذا إذا استثنينا الأقلية الأرمنية من ذلك. وقد مثل الأكراد الأقلية القومية الأكبر بين هذه الأقليات.

وبالقياس على تجربة العراق فإن شبه الفدرالية المحدثة هناك أسست لتفتت الدولة فطموح إقليم كردستان في الانفصال أصبح معلناً، وإمكانية انفصال أقاليم أخرى على أساس طائفي أصبح واضحاً.

وفي حال إسقاط ذلك على الواقع السوري فقد يتحول ذلك إلى كارثة تؤدي إلى تفكك الدولة الواحدة إلى شظايا، عرقية وطائفية تؤسس لشرعنة إسرائيل كدولة يهودية مهيمنة، حيث لن تكون الدولة الدينية الوحيدة في المنطقة! وهنا تتحول الفدرالية من اتحاد بمعناه الإيجابي إلى انقسام وتفتت مقيت ومكروه لا يمكن أن يحصل على تأييد الأغلبية من السكان.

إلى ذلك فإن مشاريع كهذه في هذا الوقت بالذات في بلد جريح كسورية لم يضع بعد نهاية لمأساته هو استغلال لهذه المأساة وتداعياتها ومحاولة للقفز فوق حقائق التاريخ والجغرافيا وتجاهلاً لأنهار من الدماء النازفة من أجل بقاء سورية ووحدة أراضيها. ويؤسس لتشكيل كيانات وشبه دول ضعيفة مسلوبة الاستقلال والإرادة تعيش عدم الاستقرار الداخلي والخارجي. ومثال تنظيم داعش ما زال حديثاً حين كاد يحتل إقليم كردستان العراق لولا المساعدة الأميركية والإيرانية للعراق.

في المقابل فإن مساحةً واسعة من اللامركزية والاعتراف بالأقليات القومية وحماية حقوقها دستوريا وقانونياً، يسقط معظم الحجج والمبررات للأطروحة الفيدرالية، ويفشل الرهانات الدولية على رسم سايكس بيكو جديدة ستكون بالضرورة أكثر تفتيتاً للجغرافيا وأكثر فتكاً بالإنسان الذي يستوطن هذه الجغرافيا.

عرضت على الإدارة الأميركية قائمة من مئات المقاتلين المعارضين لقتال التنظيم

أنقرة تجدد مساعيها لإقناع واشنطن تلزيمها دوراً في دحر داعش عن شريط جرابلس إعزاز

أنس وهيب الكردي

جددت تركيا مساعيها من أجل إقناع الولايات المتحدة «تلزيمها» دوراً في دحر تنظيم داعش المدرج على لائحة الأمم المتحدة للتنظيمات الإرهابية، عما تبقى من الشريط الواصل ما بين مدينة جرابلس وإعزاز الحلبيتين على الحدود السورية التركية. وبرزت مؤشرات تدل على تعديل أنقرة تكتيكها تجاه تطهير هذا الشريط من الدواعش. فبعد إخفاق رهانها في إقامة «المنطقة المطهرة» ما بين المدينتين عقب بدء روسيا عمليتها الحربية في سورية، وموقفها الرافض لأي دور لقوات «جيش سورية الديمقراطية»، وعماده «وحدات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية في دحر التنظيم عن ذلك الشريط، وقصفها لأي تقدم لتلك القوات هناك، انتقلت إلى اقتراح لائحة تحمل أسماء مئات المقاتلين المعارضين للقيام بالمهمة.

وخلال الأشهر الماضية، لم يترك المسؤولون الأتراك مناسبة إلا وحذروا من عبور «قوات سورية الديمقراطية» إلى المناطق الواقعة غرب نهر الفرات، ولوحوا بالتدخل إذا ما حصل ذلك. وبالفعل قصفت المدفعية التركية إلى ما قبل إعلان وقف العمليات القتالية في سورية المواقع التي تقدمت إليها «الديمقراطية» في منغ غربي الفرات، على حساب داعش. وتتخوف تركيا من أن تؤدي سيطرة وحدات الحماية على الشريط إلى وصل مناطق الإدارة الذاتية في شمال سورية (الجزيرة – عين العرب – عفرين) والتي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي، ما يؤدي إلى «كانتون كردي» يعزل الأتراك عن تفاعلات الهلال الخصيب والعرب ويؤثر على بنيتها الداخلية نفسها.

لكن مع بروز شبح تقسيم سورية أو فدرلتها، وملامح لتوافق أميركي روسي حول سورية خصوصاً، وعموم الشرق الأوسط، اضطرت تركيا إلى تعديل سياساتها الإقليمية وأولوياتها السياسية؛ فزار رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو كلاً من إيران والأردن، وهما أكثر الدول، التي اختلفت معها أنقرة خلال السنوات الخمس الماضية. وأغضبت تركيا كلاً من إيران، نتيجة موقفها في سورية، والأردن لتأييدها جماعة «الإخوان المسلمين». هذا التعديل في السياسة التركية هدفه تقليل الخسائر. وربما في هذا الصدد يمكن وضع زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى الولايات المتحدة وإصراره على لقاء نظيره باراك أوباما، على الرغم من الرفض الأميركي المبدئي. وفي تطور لافت كانت المدفعية التركية قد قصفت أول من أمس مواقع تنظيم داعش في مدينة إعزاز وذلك بعد غارات نفذتها طائرات التحالف الدولي، الذي تقوده واشنطن.

وبعد يوم من لقائه أوباما على هامش قمة الأمن النووي التي استضافتها واشنطن، كشف أردوغان الأحد، أن تركيا سلمت الولايات المتحدة لائحة تضم أسماء ١٨٠٠ شخص ينتمون للمعارضة السورية مستعدين للقتال ضد داعش شمال سورية.

وقال الرئيس التركي في حديث للصحفيين بالسفارة التركية في واشنطن: «لقتال داعش قمنا بتقديم ١٨٠٠ اسم مقاتل للإدارة (الأميركية)، وسنقوم بتقديم ٦٠٠ اسم آخر، منهم عرب وتركمان»، حسبما نقلت موقع «روسيا اليوم» عن التلفزيون التركي «خبرتورك».

واعتبر أنه «لم يعد أمام الأميركيين أي حجة»، وأعرب عن استعداد تركيا «لتقديم مختلف أنواع الدعم لهؤلاء المقاتلين في حربهم ضد داعش، وضد باقي التنظيمات الإرهابية»، في إشارة إلى وحدات حماية الشعب التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي اللذين تصنفهما أنقرة «تنظيمين إرهابيين».

من جهة أخرى أعلن أردوغان، الذي قفل عائداً إلى تركيا أمس، أن ممثلي الإدارة الأميركية أكدوا له «أنهم لن يسمحوا بإقامة الدولة الكردية في سورية»، ولم يمنع ذلك الرئيس التركي من التهديد باستخدام القوة بشكل منفرد، إذا ما أعلنت تلك الدولة. وقال: «في حال تم اتخاذ أي إجراء بإقامة أية كيانات إقليمية في المنطقة، فإن تركيا ستتخذ الإجراءات المناسبة، وعلى مسؤوليتها، التي ستمنع إقامة الدولة الكردية في الشمال (السوري)».

على خط مواز شدد أردوغان على ضرورة قتال داعش في العراق وتحرير مدينة الموصل وغيرها من المدن العراقية.

أردوغان متحدثاً خلال حفل في مسجد في لانهام بولاية ميريلاند (رويترز)

اتفاق «إعادة القبول» الأوروبي التركي على المحك

لوحة يرفعها معارضون لسياسة أردرغان تظهر مقايضة اللاجئين بصفقة مالية مع الاتحاد الأوروبي

وكالات

نفت تركيا «بشدة» اتهامات وجهتها إليها منظمة العفو الدولية بإعادة لاجئين سوريين قسراً إلى بلادهم، في وقت تستعد أنقرة لاستقبال لاجئين سوريين وصلوا بصورة غير شرعية إلى اليونان وستتم إعادتهم إليها بموجب اتفاق إعادة القبول الموقع بين الاتحاد الأوروبي وأنقرة. وإذا ما تم تأكيد تقارير العفو الدولية فإن ذلك يثير الشكوك حول تطبيق الاتفاق.

وأعلنت وزارة الخارجية التركية في بيان، حسب وكالة «أ ف ب» للأنباء، أن «هذه الادعاءات لا تعكس الواقع بأي شكل من الأشكال»، مضيفة: «من المؤسف أن يتم نشر هذا النوع من الأخبار بصورة علنية (في وسائل الإعلام) بهذه الكثافة».

واتهمت منظمة العفو الدولية يوم الجمعة الفائت تركيا بأنها أجبرت في شكل غير قانوني نحو مئة لاجئ سوري في يوم واحد على العودة إلى بلادهم، مشيرة إلى أن هذا الترحيل القسري يشير إلى «ثغرات خطرة» في الاتفاق الأوروبي التركي الرامي إلى احتواء تدفق اللاجئين.

وتبدأ اليونان الإثنين إعادة المهاجرين بمن فيهم اللاجئون السوريون الذين عبروا بحر إيجه بصورة غير شرعية تنفيذاً للاتفاق التركي الأوروبي، على أن يغادر نحو ٧٥٠ مهاجراً جزيرة ليسبوس اليونانية في اتجاه ميناء ديكيلي التركي بين الإثنين والأربعاء.

ورأت منظمة العفو أن المعلومات التي كشفتها تؤكد أن تركيا ليست «بلداً آمناً» لإعادة اللاجئين السوريين إليه. غير أن وزارة الخارجية التركية شددت على أنه ليس هناك «أي تغيير» في سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها تركيا وأتاحت خلال السنوات الماضية استقبال أي لاجئين سوريين فارين من النزاع في بلادهم، وقد وصل عددهم في هذا البلد إلى ٢,٧ مليون لاجئ حسب أنقرة.

وتابع البيان: «إن تركيا ملتزمة بمواصلة تأمين الحماية للسوريين الفارين من العنف والاضطرابات، عملاً بواجباتها الدولية».

وبموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الأوروبي وتركيا فإن جميع اللاجئين لأسباب اقتصادية الذين يصلون إلى الجزر اليونانية بعد ٢٠ آذار يمكن أن يعادوا إلى تركيا، رغم أن الاتفاق يدعو إلى دراسة كل حالة على انفراد. ومقابل كل لاجئ سوري ستتم إعادته من اليونان، وافق الاتحاد الأوروبي على قبول لاجئ من مخيمات اللاجئين التركية.

ويهدف الاتفاق إلى ردع اللاجئين السوريين عن محاولة العبور إلى اليونان في قوارب مهربين مكتظة وتشجيعهم على البقاء في مخيمات اللجوء التركية للحصول على فرصة استقبالهم في أوروبا.

حوار ساخن بطرطوس حول الانتخابات والمرشحين.. والمداخلون تساءلوا: لماذا تم ترشيح أشخاص رغم شبهات الفساد وعدم القبول الشعبي؟

طرطوس - محمد حسين

أكد عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي خلف المفتاح أن لا قداسة لقوائم الانتخابات وأن القوائم لا تعطي قداسة للأسماء، مشيراً إلى أنه تم إغلاق بعض القوائم لضرورات وطنية خاصة في بعض المحافظات بحيث يتم استثمار فائض القوة الاجتماعية لمصلحة بعض المرشحين.

جاء ذلك خلال حضوره ضيفاً محاوراً في منبر الصحفيين الشهري الذي يقيمه فرع اتحاد الصحفيين بطرطوس تحت عنوان «إعلامنا الوطني والانتخابات في ضوء الأزمة ومتطلبات الاستفادة منها».

وشدد المفتاح على أن القيادة القطرية لم تكن ممراً آمناً لبعض المرشحين الذين اقترحتهم قيادات الفروع، وأنه سيكون لها وقفة تقييمية بعد الانتخابات، مبيناً أنها تثق بقيادات الفروع ولكنها لا تدعي أنها خالية من الأخطاء. وعما يخص المعايير التي وضعت لاختيار قوائم الوحدة الوطنية أشار إلى أنها تدور حول المعيار الوطني وماذا قدم هذا الشخص لبلده خلال الأزمة؟ إضافة إلى القبول الاجتماعي والبعد عن شبهة الفساد وتمثيل المرأة والتوزع المناطقي وتمثيل الأجيال وخاصة جيل الشباب، مشيراً إلى وجود خمسة أشخاص فقط تم اختيارهم لأسباب ودواع وطنية صرفة.

من جانب آخر ذكر المفتاح أن القيادة ترحب دائماً بالأسئلة المهمة في أي موضوع كان، وهي مستعدة للجواب على أي تساؤل..

وتركزت أغلب المداخلات على قائمة الوحدة الوطنية بطرطوس واستخدام بعض المداخلين تعابير تصعيدية مثل «إرهاب انتخابي» و«تلاعب بالحس الوطني» و«الاختيار السيئ» و«مصادرة حق الناخبين» في إيصال من يريدونهم لقبة البرلمان على حين شبّه أحد المداخلين ما يجري «كمن يدبك في العتمة».

وبعيداً عن الدخول في تفاصيل تلك الانتقادات إلا أنها عكست حالة القلق العامة من القائمة التي ضمت أسماء بعيدين عن التواصل الاجتماعي كما قيل مع التأكيد أن الرأي العام مع الحزب مع الإشارة إلى مصادرة الحقّ في التعبير فكيف تكون القائمة غير مغلقة بالشكل لكنها مغلقة بالتوجيهات، ومن ثم تم إغلاقها بوجه المرشحين المستقلين؟

وتساءلت إحدى المداخلات لماذا تم تسريب القائمة قبل أن تعلن؟ ولماذا تم ترشيح هذا الشخص أو ذاك رغم شبهات الفساد وعدم القبول الشعبي؟ الخ..

كما أكد بعض المداخلات عن أهمية الالتزام بقائمة الوحدة الوطنية حين أشارت جميعها إلى ضرورة المشاركة في الاقتراع والعملية الانتخابية فالوطن على المحكّ والمشاركة في التصويت واجب وطني.

المفتاح من جانبه بيّن أن هناك اجتهاداً في مقاربة وفتح نوافذ الحوار للخروج بقناعات وطنية جامعة، مؤكداً أن سورية عربية وليست فسيفساء كما يقال والمجتمع السوري لا يقبل الداعشية التكفيرية فالشعب هو من يحاربها. وذكر أن الفكرة السورية تقوم على التنوع السياسي والاجتماعي والشعب متمسك بالدستور مع التنويه إلى أن بعض الأحزاب تكلس وهو يحتاج للتجديد ولكن إذا أحسن الاختيار والمعايرة سنتجاوز الأزمة ونحن لدينا بنك من العقول يجب المحافظة عليها وعدم محاربتها، فالمجتمع السوري علماني بطبيعته والعلمانية مترسخة في الثقافة السورية وعلمانيتنا لاتلغي الدين أو الأديان بالعكس، إنها تتيح لها حرية التعبير والممارسة، كما تتيحها للجميع..

خلف المفتاح خلال حضوره منبر الصحفيين الشهري فرع طرطوس (خاص الوطن)

لقطـــات

■ نال طلب عضو القيادة من إحدى المرشحات (التي صدر توجيه باسمها) الانتقال إلى المقاعد الأولى الكثير من الانتقادات من جانب العديد من المرشحين المستقلين.

■ أشارت إحدى المداخلات إلى أن القائمة هي سبب عدم وجود معركة إعلامية في طرطوس.

■ عضو القيادة أشار إلى تجربة القائمة الفاشلة في انتخابات مجلس المحافظة السابقة التي تم اختراقها بشكل شبه كامل في اختيار أعضاء المكتب التنفيذي الأمر الذي وجد صدى طيباً لدى المرشحين المستقلين الذين أكدوا أنهم سيواصلون ترشحهم.

■ أمين فرع الحزب القاضي غسان أسعد قدم شرحاً عن القائمة والالتزام بما طلبته القيادة التي كان لها الرأي الأخير.

■ الزميل هيثم يحيى محمد رئيس فرع اتحاد الصحفيين بطرطوس الذي أدار الحوار اضطر أحياناً للتدخل، مطالباً بضرورة الالتزام بقواعد الجلسة بعد أن ارتفعت وتيرة النقاش بطريقة حادة.

■ المؤشر المهم أن جميع المداخلين تحدث عن قرارات تفتيش تخصّ بعض المرشحين لم يذكروا أياً منهم بالاسم.. مع أن الجميع كانوا يعرفون بمجرد الإشارة إلى هوية الأشخاص المرشحين بعينهم.

■ حضر الندوة التي استمرت أكثر من ثلاث ساعات جمهور كبير من المتابعين والمهتمين وخاصة المرشحين المستقلين الذين خرجوا بانطباع جيد بمتابعة الترشيح وعدم الانسحاب.

«بناء الدولة»: «النصرة» قوة طغيانية وليست معارضة

الوطن

ندد رئيس تيار بناء الدولة المعارض لؤي حسين بالتقارير الصحفية التي اعتبرت تنظيم جبهة النصرة المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، «معارضة»، مؤكداً أن «النصرة» قوة «طغيانية».

وشدد حسين في تدوينة على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» على عدم الاكتفاء بقراءة العنوان الذي أوردته صحيفة الحياة اللندنية «المعارضة تتقدم خلال «هجوم ضخم» في ريف حلب الجنوبي»، داعياً إلى قراءة نص الخبر «لنعرف أن المقصود بالمعارضة هم «جبهة النصرة، والحزب الإسلامي التركستاني، وفيلق الشام، وحركة أحرار الشام الإسلامية، والفرقة ١٣».

وأضاف حسين: «المشكلة أن الثوريين يواجهوننا دوما بعبارات مثل أهداف الثورة وثوابت الثورة وغير ذلك من المقولات الواهية والعامة وغير المتعينة».

وأكد حسين على أن «هذه الفصائل ليست ثورية وليست بديلاً أفضل عن نظام (الرئيس بشار) الأسد، كما أنها بالتأكيد ليست قوى ديمقراطية أو يمكنها القبول بالديمقراطية»، معتبراً بأنه في حال وصفت «النصرة» بالمعارضة «فلا بد لنا من تمييز أنفسنا عنها وإعلان ذلك بوضوح».

وأردف حسين قائلاً: «أنا من ناحيتي لا يمكنني أن أكون في صف واحد مع مثل هذه القوى، فهي قوى طغيانية بكل معنى الكلمة لا يمكنها أن تساهم بأي شكل بدفع البلاد سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً إلى طور متقدم».

«العليا للمفاوضات» تقييم ما تمخض عن جنيف الخميس المقبل

الوطن – وكالات

تعقد «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة اجتماعاً طارئاً في الرياض الخميس المقبل لتقييم ما تمخض حتى الآن عن محادثات جنيف السابقة والتعامل مع الوضع المطروح اليوم».

ونقلت تقارير صحفية ومواقع إلكترونية معارضة عن المتحدث باسم الهيئة «منذر ماخوس» قوله: إن «هناك محاولات جادة لإجهاض الحل السياسي، والعمل على نسف العملية السياسية، وهذا الموضوع ستتم مناقشته بشكل مستفيض خلال اجتماع الهيئة نهاية الأسبوع الجاري في الرياض، إضافة إلى عدد من المواضيع المهمة، من أبرزها تقويم ما حدث حتى الآن، عبر محطة جنيف السابقة، والتعامل مع الوضع المطروح اليوم».

وادعى ماخوس أن «النظام» لم يكن يوماً مستعداً لقبول الحل السياسي، وهو حالياً يقوم بكل شيء من أجل «الالتفاف على هذه المسألة بمقاربات متناقضة تماماً مع مقاربات المجتمع الدولي والشعب السوري»، كما أنه إلى الآن «لم ينفذ قرار المجلس الدولي بخصوص الهدنة والمساعدات الإنسانية».

وأضاف: إن «النظام ما زال يمارس الضغط لتعطيل الحل السياسي والهرب من استحقاقات الحل السياسي الحقيقي»، لافتاً «نحن بالتأكيد نشعر بأن هناك محاولات جدية لإسقاط العملية السياسية، ونحاول ألا نقع في شباكها».

ويذكر أن المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا أعلن استئناف الجولة الثالثة من محادثات جنيف في الثلث الثاني من نيسان الجاري.